

أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي:
دراسة في الأسباب وتحديات البناء



أ. عربي بومدين
أستاذ مساعد – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف/ الجزائر

سارعت دولة ما بعد الاستقلال في إفريقيا إلى استيراد النموذج الغربي للدولة الوطنية؛ الأمر الذي اصطدم بالخصوصيات المحلية (القبيلة، التنوع اللغويّ والعرقيّ والإثنيّ والدينيّ) التي لا تتلاءم والنموذج الغربيّ المستورد، ما غذّى مجموعةً من الصراعات؛ أدخلت دولاً إفريقية في حروبٍ أهليةٍ، أضف إلى ذلك ظهور فواعل جديدة مهدِّدة للأمن، كالإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة.

هذه البيئة الأمنية المعقَّدة باتت تفرض على الدولة أدواراً جديدة، سواء كونها ضامناً للأمن، أو مسؤولاً عن تحقيقه، وأمام هذه الوضعية تظهر منطقة الساحل الإفريقي[1] بوصفها منطقة منتجة

(١) منطقة الساحل: تعدّ نقطة ربط بين المغرب العربي وجنوب

للأزمــات؛ انطلاقاً من ذلك وتأسيســاً عليه: يعالج الموضــوع الإشــكالية الآتية: إلى أي مدى ســاهم الموروث الاســتعماريّ في تعميق أزمــة الدولة في الســاحل الإفريقي؟ وما أهــمّ التحديات التي تواجه بناء الدولة في المنطقة؟

المحور الأول: تشكّل الدولة في إفريقيا: مدخل نظري:

تعكــس أزمــة بنــاء الدولــة الوطنيــة إحدى المعضلات الكبرى للمشكلة الأمنية التي تعانيها دول القارة الإفريقية، وذلك في شكل الرواسب التاريخية التي أنتجتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الاســتعمار، والتي لم يراع فيها التنوّع الإثنيّ والقبليّ وخصوصيــة المجتمعات الإفريقيــة، بالإضافة إلى الصلات السياسية، والتبعية التي لا تزال تربط النُّظُم السياسية الإفريقية بسياسات الدول الاستعمارية.

وقد حظيت مســألة تشــكّل الدولة في إفريقيا بمناقشــاتٍ وسجالاتٍ واسعةٍ في الأدبيات الإفريقية، نظراً لأهميتها، ولخصوصية تشــكّل الدولة الحديثة في إفريقيا «دولة ما بعد الاستعمار».

إنّ الدولــة الإفريقية الحديثة ما هي إلاّ نســخة مشــوّهة عن الدولة في الغرب، وذلك راجعٌ أساســاً إلى تجاهلها للبيئة الإفريقية وخصوصياتها المحلية، وقد أثبتت السنوات التي تلت حقبة ما بعد الاستعمار فشل جميع أشــكال المحاكاة في بناء نموذج الدولة علــى الطريقة الغربيــة، وبدرجةٍ أكبــر في المجال الدستوري(١).

ويمكن القول في الاتجاه نفســه: إنّ المشكلات التي واجهــت دولة ما بعد الاســتعمار، والصعوبات التي اعترضتها في مســألة صعوبــة توطين النموذج الغربيّ للدولة، راجعة بالأســاس إلــى غياب تقاليد دَوَلية (أُســس بنــاء الدولة) في التاريــخ الإفريقي المعاصر، وهو ما يفسّــر رفض فكــرة «الدولة» من قِبَــل المجتمع، وهو الأمر الذّي أكــده غورن هايدن Goren Hyden، حيث يرى أنّه- باستثناء إثيوبيا-: «لم تستطع المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء أن تطوّر بنفسها أنظمة دولتية».

ويميــز جون وايزمــانJohn Wiseman بين ثلاث مراحل في التطوّر السياســيّ والاجتماعيّ في إفريقيا(٢):

الأولــى، وهي المرحلــة المبكرة: هي ســنوات تصفية الاستعمار، وبداية تحقيق الاستقلال الوطني، وقد ميزتها جملة قضايا رئيسة، من أبرزها: إشكالية بناء الدولة الوطنية، طبيعة الأنظمة السياسية، وكذا قضية تحقيق التنمية السياسية.

الثانية: حدّد مداها من منتصف الستينيات، وإلى غاية نهاية ثمانينيات القرن المنصرم، وطبعتها ثلاثة ملامح رئيســة: التخلّي عن صيغة التعددية الليبرالية والتحوّل نحــو تبنّي نظام الحزب، وتدخّل العســكر

الصحراء، وهي كذلك الحزام الرابط بين المحيط الأطلسي غرباً والبحر الأحمر شرقاً، وبذلك فهي ذلك القوس الذي يضمّ: السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال، وهناك مَن يوسّع من رقعتها ليضيف إليها: بوركينافاسو، نيجيريا، جزر الرأس الأخضر. راجع:
Cédric Jourde, «Au Sahel, la guerre au terrorisme entre réalité et fiction, In. Bertrand Badie et Sandrine Talotti (Eds.), l›état du monde 2009, Paris: La découverte, 2008, pp: 276-281.

غير أنه سيتم حصر منطقة الساحل الإفريقي في هذه الدراسة لتشمل خمس دول، وهــي: (الســودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا)، نظراً لكثافة النزاعات الإثنية في هذه المنطقة، والطبيعة المجتمعية المعقدة، فضلاً عن التحديات الأمنية فيها.

(١) بــرتــران بــادي: ”الدولة المســتوردة: غربنة النصاب السياسي“، ترجمة: شوقي الدويهي، ط١، الجزائر: دار الفارابي، ٢٠٠٦م، ص ٨.

(٢) John A.Wiseman, «Introduction: the movement towards democracy: Global, continental and state perspectives», In. John A.Wiseman (Ed), Democracy and Political Change in Sub-Saharan Africa, London and New York: Routledge, 1995, pp. 1-10.

المباشـر في الحياة السياسية، وأخيراً وجود أنظمة انتخابية تنافسية، سواء في الدول التي حافظت على نمط التعدّد الحزبي، أو التي اعتمدت نمط الحزب الواحد.

الثالثة: بدأت مع سنة ١٩٨٩م، وشهدت تحولاً ملموساً في النُّظُم السياسية الإفريقية، حيث تمّ التخلّي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية والدستورية في صورة الديمقراطية الشكلية، وهي ديمقراطية غير حقيقية، أو ما يسميها ريتشارد جوزيف Richard Joseph باسم: «الديمقراطية الافتراضية»[١]، ذلك أنّ الممارسة الواقعية أثبتت، وبشكلٍ لا يدع مجالاً للشك، أنّ هذا التحوّل لم يعكس الأطر النظرية المقررة في المواثيق والنصوص ومختلف الدساتير، فيما عُرف بموجة التحوّل نحو الديمقراطية في توصيف ما أُطلق عليه: «بالتحرّر الثاني» لإفريقيا[٢].

وعلى حدّ قول الباحث المتخصّص في الشؤون الإفريقية «أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن»؛ فإنّ هذا التحوّل لم يكن مؤسّسيّاً ولا فعليّاً، بل إنّ النّخب الحاكمة سعت من خلاله إلى التكيف والاستجابة للشروط التي أملتها طبيعة التحولات المعقدة والمركبة التي صاحبت مرحلة ما بعد الحرب الباردة[٣].

وفي السياق نفسه؛ يؤكد أصحاب مدرسة الاقتصاد السياسي الليبرالي الجديد: أنّ الدولة الإفريقية ما بعد الكولونيالية تتحمل مسؤولية الأزمات السياسية والاقتصادية التّي تميّز إفريقيا، فقد فشلت فشلاً ذريعاً في وظيفتها التنموية[٤].

وقد تمحورت التساؤلات الأساسية حول المحدّدات السياقية والمضامينية لظاهرة «أزمة الدولة» في إفريقيا عامّة، ومنطقة الساحل الإفريقي بصفةٍ خاصّة، إذ يذهب فريقٌ من الباحثين إلى اعتبار العامل الإثني- الهوياتي والتقسيم التعسفي للحدود الإفريقية دون مراعاة للخصوصيات المجتمعية- متغيراً رئيساً؛ على غرار دراسات توال فرانسوا Tual François.

وهناك مَن يرجعها إلى الطبيعة القيادية في ظلّ أنظمة زبائنية وباتريمونيالية - نيوباترمونيالية؛ قائمة على التسييس والشخصنة خدمةً للمصلحة الخاصّة[٥]، ومن ذلك دراسات رينيه لومارشون René

(١) حمدي عبد الرحمن حسن: «الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم السياسية الإفريقية نموذجاً»، عمان: الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٨، ص (٧ - ٨).

(٢) يمكن القول بأنّ البيئة الخارجية المتمثلة في الضغوط الدولية ساهمت بشكل كبير في حدوث هذا التحوّل، فضلاً عن البيئة الداخلية؛ في شكل الاحتجاجات، والنخب المعارضة، وتصاعد حركات المجتمع المدني في إفريقيا، إضافة إلى ذلك فإنّ هذه الفترة شهدت تراجعا لفكرة التنموية السياسية التي ظهرت في المرحلة الأولى من التطور الاجتماعي والسياسي لإفريقيا، وحلّت محلّها فكرة المشروطية السياسية وسياسات التكييف الهيكلي المنتهجة من قبل المؤسسات النقدية العالمية؛ فيما عرف بمؤسسات «بريتون وودز» Bretton Woods. انظر: حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص (١٣ - ٢١).

(٣) حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص (١٣ - ٢١).

(٤) حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٢١.

(٥) ترتبط الباتريمونيالية patrimonialism والنيوباتريمونيالية Neopatrimonialism ارتباطاً وثيقاً بكتابات ماكس فيبر، وتستند على مفهومين أساسيين: (الهيمنة، والشرعية). تستعمل هذه المقاربات بصفة خاصّة لدراسة السياسات الإفريقية. يمكن القول بأنّ النيوباتريمونيالية هي خليط بين نوعين من الهيمنة متشابكين جزئيّاً، وهما: الهيمنة الباتريمونيالية patrimonial domination، والهيمنة البيروقراطية القانونية العقلانية legal-rational bureaucratic domination.
فمع الباتريمونيالية: تكون كلّ علاقات القوة بين الحاكم والمحكوم عبارة عن علاقات شخصية، ولا يوجد تمايز بين القطاع الخاص والمجال العام. بيد أنه مع النيوباتريمونيالية: يكون التمييز بين الخاص والعام، على الأقل رسميّاً، مقبولاً وموجوداً، ويتعايش النظامان جنباً لجنب: الباتريمونيالية المتعلقة بالعلاقات الشخصية، والعقلانية القانونية المتعلقة

Lemarchand و صمويـــل إيزنشـــتات Samuel Noh Eisenstadt.

كما رجّـــح فريقٌ آخر دور العوامـــل الاقتصادية وضعف التنميـــة، في حين ركّز آخـــرون في اقتراب التبعية، كما ركّز آخرون فيما يُعرف حاليّاً بـ «اقتصاد الحــــرب»، وما يُحدثـــه من انعكاســـات محفّزة على النزاعـــات، وتظهر فيها فواعل جديـــدة مثل أعمال العنف، ونشاطات الإجرام المنظّم(١).

المحور الثاني: الأزمـات البنيوية في منطقة الساحل الإفريقي:

إنّ الملاحظـــة الجوهريـــة التـــي تصادفنا عند تفكيك الفشل والضعف الذي تشهده الدولة الوطنية في إفريقيا عامّة، وفي منطقة الساحل بصفة خاصّة، هي تماهي مفهـــوم الدولة في العديد من القوى غير المتلائمة مع ماهيّة الدولـــة الوطنية وطبيعتها، فقد تمّ تجسيد فكرة الدولة في كلٍّ من: (شخص الرئيس القائد، والزعيم، والحـــزب القائد الطليعي الواحد)، وكذا في: (القبيلـــة، والعرش، والمنطقـــة، والجهة، والعرق)، ولهذا عُرفت الدولة الإفريقية بما يُسمّى بـ «العصب العسكرية- المدنية».

وعليه؛ ســـيحاول الباحث الاعتمـــاد على نظرية

في اعتقادنا أنّ جلّ التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي متعلّقة بالفشل الاقتصادي وأزمة التوزيع

التحديث السياسي فيما يخصّ الانتقال من مجتمعاتٍ تقليديةٍ إلـــى مجتمعاتٍ حديثة، ويعبّر بعض الباحثين عن الأولى بـــ «المجتمـــع الزراعي»، وعـــن الثانية باصطلاح «المجتمع الصناعي».

وســـنحاول رصد الأزمات التي تعانيها الأنظمة السياســـية والدولة في الســـاحل الإفريقي، استناداً إلى التحليل الذّي قدّمه لوسيان باي Lucian Pye و جوزيـــف لابالومبـــارا Joseph LaPalombara لأزمات النظام السياســـي، ومنها: (أزمة الهوية، أزمة المشاركة السياسية، أزمة الشـــرعية، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع)(٢)، والتي أردنـــا أن تكون إطاراً نظرياً؛ نقوم وفْقَه بتحليـــل أزمات التنمية السياســـية التي تواجه الدولة في الساحل الإفريقي.

أ - أزمة الهوية والاندماج الوطني:

من بين التحديات التي واجهت الزعماء الوطنيين، في مســـألة بناء الدولة في إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، كيفيـــة تحويل المجتمعات متعددة الأعراق والإثنيـــات واللغـــات والثقافات والأديـــان إلى «أمّة واحدة»(٣)، فاعتقاد إحـــدى الجماعات الثقافية بعدم

بالبيروقراطية، ما يعني أنّ السياسات غير الرسمية تغزو المؤسسات الرسمية بدرجات متفاوتة، لتتم مأسسة هذا المزيج. وهكذا، فإنّ النيوباتريمونيالية نوع من الهيمنة السياسية، تتميز بانعدام الأمن ناحية سلوك مؤسسات الدولة ودورهـا، لكن ضمن هـذا النمط لا يمكن للدولة أنّ تحقّق المصلحة العامّة، والمؤسسات العامّة الرسمية والسياسات المنسوبة إليها لا تكتسب شرعية كافية. ومن الواضح أنّ الحكم النيوباتريمونيالي في إفريقيا ترجع جذوره التاريخية إلى الإرث الاستعماري، فالدولة الاستعمارية ليست بالدولة الحديثة؛ بل تقليدية، تتميز بخصائص الإمبراطوريات القديمة. في:
Gero Erdmann and Ulf Engel, Neopatrimonialism Revisited –Beyond a Catch-All Concept, In. GIGA Research Program: Legitimacy and Effiency of Political Systems, N° 16, February 2006, p.p. 18 , 19.

(١) خديجة بوريب: "الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٤٢)، ص ٢٦.

(٢) ثامر محمد كامل الخزرجي: "النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة"، ط١، عمان: الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ص ١٣٤.

(٣) حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٩.

الانتماء إلى الدولــة، أو ادعائها بعدم انتماء جماعة أخـرى، بالرغم من كون هذه الجماعة الأخيرة تعيش ضمن الدولة نفسـها، يدفعنا للقـول بأننا أمام أزمة هويّة[١]، حيث إنّ المؤسسـات التعليمية والعسكرية والبيروقراطية، فضلاً عن المؤسسـات الوسـيطة كالأحـزاب والنقابـات، قائمة جميعها على أسـاس الانتمـاء إلى العصبية المهيمنة على المركز، سـواء كانت قبليـة أو طائفية أو عرقية، ونتيجة لذلك؛ فإنّ مؤسسـات الدولة تتحول إلى مجرد أدوات عاملة في خدمة العصبية ودوامها، وتعميق حدّة أزمة الاندماج.

إنّ الحياة السياسية في هذه المنطقة قائمةٌ بالأساس على انتشـار مظاهر الحياة القبلية التي يغلب فيها الولاء للقبيلة على الـولاء للوطن، خصوصـاً أنّ بعض القبائل المستوطنة للمنطقة لها امتدادات عابرة للأوطان، كأقلية الطوارق التي تتوزع على خمس دول: (مالي، النيجر، ليبيا، الجزائر، بوركينافاسو)، ما أثّر بصورةٍ مباشرةٍ في تماسك الوحدة الوطنية، ومن ثمّ على بقاء الدولة واستمراريتها.

وعليه؛ فـإنّ أزمة الهويّـة والاندماج في دول الساحل الإفريقي تظهر في ثلاث صور أساسية:

١- التباين العرقيّ، والتعدد الإثنيّ واللغويّ والديني.

٢- معضلـة الحـدود المصطنعة التـي خلّفها الاستعمار دون مراعاة لهذا التنوع- كما سبق-.

٣- ضعف الانتماء، وتحوّل الولاء إلى الخارج.

ب - أزمة المشاركة السياسية:

تتميز العملية السياسـية في جميع بلدان السـاحل الإفريقي باختلالاتٍ هيكليةٍ عميقة، بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة، وضعف المشاركة السياسية، وانعدام وتقييد حرية التعبير والإعلام، وهي من السمات الأصيلـة للواقع في دول السـاحل الإفريقي، فضلاً عن استمرار تأثير المؤسسة العسكرية في هذه الدول بصفتها عاملاً حاسـماً في إدارة عملية الانتقال السياسـيّ؛ على الرغم من تبنّي هذه الدول للديمقراطية[٢].

فضلاً عن علاقة ذلك بدرجة المأسسـة، وهي السـمة الغائبة لدى جميع دول الساحل، ولهذا يربط صاموئيل هنتغتـون Samuel Huntington بين المأسسة والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، حيث يرى أنّ تحقيق هـذا الأخير مرهونٌ بمدى بناء مؤسسات سياسية تنظّم المشاركة السياسية، وتحول دون انعدام الاستقرار[٣].

ج - أزمة الشرعية والمشروعية:

تمثّل شرعية النظام السياسيّ أحد أهم مقوّمات الدولة واستمراريتها، لكن في الساحل الإفريقي غالباً ما يتمّ الوصول للسـلطة عن طريق وسـائل وآليات غير ديمقراطية، في صورة فرض هيمنة أقلية معينة على المشهد السياسـيّ في البلد واحتكار السلطة، أو عن طريق اعتماد وسـيلة الانقلابات العسـكرية طريقةً وأسـلوباً للوصول إلى السلطة، وهو ما يتنافى والفعل الديمقراطي، إذ إنّ تراث الدولة التسلّطية في إفريقيـا أدى إلى هيمنة الاعتبارات السياسـية على إدارة الانتخابات التـي اتخذت طابعاً رمزيّاً في كثيرٍ من الحالات؛ لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم.

كما يمكـن القول بأنّ الدولة فـي العالم الثالث عامّةً، بما في ذلك دول السـاحل الإفريقي، متغرّبة وتقليدية في آنٍ واحد، حيث استمدت التجربة الغربية في نموذج أجهزتها الإدارية والأمنية والعسكرية، وفي الوقت نفسه اسـتخلصت من موروثها الثقافي فكرة جعل السـلطة حكراً على الحاكم وحاشـيته، وهو ما يفرّغ أي تحديثٍ من محتواه الحقيقيّ.

(١) رعد عبدالجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد: «نموذج الدولة - الأمّة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٣٣)، ص ١٣١.

(٢) السيد علي أبو فرحة: «مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية»، مجلة قراءات إفريقية، العدد (١٣)، ص ٥١.

(٣) صاموئيل هنتغتون: «النظام السياسي لمجتمعات متغيرة»، ترجمة: فلو عبود، بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣م، ص (١٠٢ - ١٠١).

د - أزمة التغلغل:

لا تـزال الدولة فـي السـاحل الإفريقي تعيش صعوبـات في الجغرافيا السياسـية الداخلية؛ نظراً لعـدم التحكّم والسـيطرة على أراضيها الشاسـعة ومراقبـة حدودهـا، فحكومات الـدول الخمس في السـاحل الإفريقي تمارس- نظريّاً- السـيادة على أراضيها الشاسعة.

وذلك راجع بالأساس إلى قلّة الإمكانيات المتاحة، والفشـل الذي تعيش فيه، فأغلبية دول هذه المنطقة إما دول منهارة، وإما في طريقها إلى الفشل، وهو الأمر الذي من شأنه أن يُغذّي حالة عدم الاستقرار واللاّأمن فـي هذه المنطقة؛ من خلال تقاسـم فواعل من غير الدول السلطة مع السلطة المركزية، كالقبائل، ومختلف العرقيات المنتشرة على طول الساحل الإفريقي؛ على غرار أقلية الطوارق، بالإضافة إلى شـبكات الجريمة المنظمة، والجماعات المسـلحة الناشـطة في هذا الإقليم، وفي بعض الأحيان تكون أمام تحالف متمردي الطوارق مع القاعدة وشبكات الجريمة المنظمة.

هـ - أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي:

يقول جوزيف لابالومبارا joseph palombara:
إنّ مشـكلات الحكم- بوجهٍ عامّ- هي مشكلة توزيع، فالنظام السياسـيّ هو المستخرِج والمحرِّك والموزِّع للموارد والخدمات والقيم والفرص.

ومما يلاحظ فـي دول السـاحل الإفريقي: أنّ توزيع الموارد يمثّل إحـدى الظواهر البارزة داخلها، ففي حين تنفرد القلة بكلّ الموارد المتاحة؛ يقع عبء الحرمان على الكثرة الغالبة.

وتُبرز أزمة التوزيع إشـكالية تفاوتٍ طبقيٍّ حاد، وهـو ما ينجم عنه صـراع داخلي، ومن شـأن هذا التفـاوت الطبقيّ إثـارة الاسـتقرار وتهديده، وهو ما يظهـر جليّاً في كلٍّ من مالـي والنيجر من خلال العصيان والتمرّد المستمر للطوارق ومختلف الأقليات الأخـرى، فيما يُعـرف بـ «قوس الأزمات» المتّسـم بالانقسامات الداخلية.

غياب «المؤسسية»، هو السمة المشتركة في كثيرٍ من مؤسسات دول الساحل الإفريقي، لارتباطها باتجاهاتٍ عرقيةٍ وقبليةٍ وطائفية

ويمكن إيعاز تفاقم هذه الأزمة إلى ظاهرة الفساد السياسـي، والتي قوامها استخدام السلطة من أجل تحقيـق أهداف ذاتية، والتعامل مع الممتلكات العامّة بوصفها ممتلكات شخصية.

وفي هذا السـياق؛ يبرز مؤشّر الشفافية الدولية لسـنة ٢٠١٤م المواقـع المتدنية للعديـد من بلدان الساحل الإفريقي، وفي مثل هذا السياق من الطبيعي أن يتعمّـق الظلـم الاجتماعي، وأن تتأثـر الحقوق الاقتصادية، وأن تتسـع رقعة الفقر بعيداً عن فكرة التنمية الإنسانية.

مدركات الفسـاد في السـاحل الإفريقي حسب مؤشر٢٠١٤م

البلد	الترتيب	المعدل
النيجر	١٧٥/١٠٣	١٠٠/٣٥
مالي	١٧٥/١١٥	١٠٠/٣٢
موريتانيا	١٧٥/١٢٤	١٠٠/٣٠
تشاد	١٧٥/١٥٤	١٠٠/١٢
السودان	١٧٥/١٧٣	١٠٠/١١

المصـدر: مؤشـر الشـفافية الدولية لسـنة ٢٠١٤م- بتصرف -. www.transparency.org/cpi2014/results

المحور الثالث: تحديات بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي:

يتفق العديد مـن الخبراء والباحثيـن على: أنّ عامل الضعف السياسيّ والاقتصاديّ للدولة الوطنية في السـاحل الإفريقيّ يمكن أن يؤدي دوراً أساسـياً في زعزعة الاسـتقرار والأمن فـي المنطقة، فأزمة الدولة هي نتيجة لتراكم ما يُسـمّى: «العوامل المثيرة للأزمات».

كما واجهت عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقـي تحديات متنوعـة، باتت تعرقل مسـيرة الاسـتقرار وتحقيـق التنمية، فضلاً عن المشـاريع الأجنبية التي اسـتغلت هذا الواقـع المتأزم، وهو ما سيتمّ بيانه في النقاط الآتية:

أ - التحديات التاريخية:

لجأت السياسة الاسـتعمارية إلى تكوين مواطنٍ إفريقـيٍّ ممـزّق بيـن انتماءاته الإقليميـة والإثنية والدينيـة، في إطار مجتمعه التقليـدي، وبين واقعه الاجتماعي والسياسي الحديث.

ومن ناحية أخرى؛ فقد أخلّت السياسة الاستعمارية بالحدود العرقية، وزعزعت طرق الحياة التقليدية، بما في ذلك التنقّل الحرّ للأشخاص والممتلكات، بحدودٍ مصطنعة ورثتها الـدول الإفريقية، وفي هذا الإطار، الذي يجمع بين سيطرة الدولة والسكان الرحّل، ينبغي تحليـل العديد من الصراعات السـاحلية، فغالباً ما يكون البدو هم اللاعبين الأساسـيين فيها، وكثيراً ما تكون هذه الصراعات حدودية، كما في حالة الطوارق في مالي والنيجر(١).

ب - التحديات السياسية:

أدّت نهاية الحقبة الاسـتعمارية، بما حملته من تشوّهات، إلى ظهور الدولة الإفريقية الحديثة، أو ما يُسـمّى: «دولة ما بعد الاسـتعمار»، وقد تبنّت أغلب الدول الإفريقية حديثة الاستقلال- في هذه الفترة- نظام «الحزب الواحد» آليةً لبناء الدولة(٢).

ومن أبرز المقـولات الفكرية في توصيف النُّظُم السياسـية الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال؛ ما عبّر عنه مايـكل براتون Michael Bratton و نيكولاس فـان دي وال Nicolas van de Walle عام ١٩٩٧م بمسمّى: «الأبوية الجديدة»(٣).

كما أنّ غياب «المؤسسية»، هو السمة المشتركة فـي كثيرٍ من مؤسسـات الدولة لدى دول السـاحل الإفريقي، لارتباطها باتجاهاتٍ عرقيةٍ وقبليةٍ وطائفية، إضافة إلى الإخفاق الإداري، دونما نسـيان تماسك النفوذ القبلي في مواجهة مؤسسات الدولة، وارتباط الذاكرة الجماعية للأفراد بمفهـوم الانتماء العرقي وليس بمفهوم الدولة، وهي من الأسـباب الجوهرية التي جعلت الدول الجديدة تفشل في تكوين مجتمعات حديثة قادرة على تقديم ضمانات متساوية للجميع.

وعند التمعن في الفضاء الجيوسياسـي للقوس السـاحلي؛ يبدو (هناك دوماً قـوى تمثّل «المركز»، تمتلك السلطة السياسية، وتتحكم في ثروات البلاد، وقوى أخرى هي «المحيط»- أي الأطراف-، مهمّشة، وتطمـح لتغيير الوضع القائم)، وهي وضعية سـاهم الاسـتعمار بقوةٍ في تكريسـها، حيث عمل على قلب علاقات القـوة التقليدية في المنطقة، وهو ما يظهر جليّاً في كلٍّ من: (مالي، والنيجر، وتشاد)، وهذا الأمر سـينتج أزمةً سياسـيةً نتيجة لغياب آليات التداول الطبيعيّ للسـلطة، واحتكار مراكـز القيادة من قبل نُخـبٍ لا تتمتع في أغلب الأحيـان بالحدّ الأدنى من

(١) Mehdi Taje, Sécurité et stabilité dans le Sahel Africain, NDC Occasional paper, academic Research Branch, (Rome, December 2006), p 8.

(٢) حمدي عبد الرحمن: الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية...، مرجع سابق، ص ٣١.

(٣) Michael Bratton, Nicholas van de Walle, Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective, UK: Cambridge University Press, 1997.

النزاهة والكفاءة المهنية، إضافة إلى غياب الحريات العامّـة، وتفاقـم انتهاكات حقوق الإنسـان، وفرض المراقبة السياسـية والفكرية على الأفراد، والخلط بين الدولة والقبيلة بوصفها السمة الرئيسة للمجتمع والدولة.

بالإضافـة إلى النظام الاقتصادي السـائد في هـذه الدول بعد اكتشـاف النفط، هو نظـامٌ ريعي، ومزيج مـن تركيبةٍ ثيوقراطيـةٍ وأوثوقراطية، غُيّبت فيها المؤسسـات التشريعية والدسـتورية، وهياكل الدولـة الحديثـة، وغُيّبـت فيها فكرة المأسسـة والمشاركة السياسـية لصالح أقليةٍ معيّنةٍ في صورة التسـييس والشـخصنة، ذلك أنها أنظمة عسكرية ونيوباتريمونيالية، ميّزت الحياة السياسـية في هذه المنطقة منذ الاسـتقلال، ولا تزال مستمرة إلى الآن بشـكلٍ يوحي بأنّ الواقع الإفريقـي قد تجذّرت فيه السلطة الأبوية والعسكرة.

وفي السياق نفسه؛ تتبدّى لنا ظاهرة الانقلابات العسـكرية، حيث تتورط المؤسسة العسكرية لتشغل حيّزاً معتبراً في الحياة السياسية، وهو ما أطلق عليه بعض الباحثين: «زرع المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية»[١]، وهو ما يعدّ مخالفة لآلية الديمقراطية.

ج - التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

من بيـن التحديات التـي تعرقل مسـيرة بناء الدولة في السـاحل الإفريقي الفقر، وزيادة البطالة، والمجاعة، والتدهور الاقتصادي، والتدهور الصحي، وضعف النمو الاقتصادي، ووجود مستويات استدانةٍ عالية، وتبعية للخارج، وضعف البنية التحتية التعليمية والاجتماعية، واضطراب الموارد الزراعية، بالإضافة إلى الأميّة والجهل.

وهذه العوامل من شـأنها تغذية مصادر اليأس، وتفاقم مشـاعر الإحبـاط، وتوفّـر أرضية خصبة لحركات التمرّد والانشـقاق والتطـرف، انطلاقاً من متلازمـة الأمـن والتنمية، ودلالةً علـى ذلك: تحتل جميع دول السـاحل الإفريقي ذيل الترتيب (المراتب الأخيرة) في مؤشـر التنمية البشـرية لسنة ٢٠١٤م، فنجد النيجـر في المرتبة ١٨٧، تشـاد ١٨٤، مالي ١٧٦، السودان ١٦٦، موريتانيا١٦١[٢] .

أما فيما يخصّ الأمن الغذائي، والذي يترتب عليه الأمن الصحي، فقد أشـارت تقديرات شهر ديسمبر ٢٠١٤م إلـى أنّ هنـاك ١٩,٨ مليون شـخص في منطقة السـاحل يعانون انعدام الأمن الغذائي، منهم ٢,٦ مليون شـخصٍ في حالةٍ خطرةٍ، ويحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة.

وقد شهدت سنة ٢٠١٥م تدهوراً في حالة الأمن الغذائي لعددٍ أكبر ممّا كانت عليه في سنواتٍ سابقة.

وتشـهد منطقة الساحل مسـتوياتٍ مرتفعة في سـوء التغذية الحادّ بشكلٍ مستمرٍ وغير مقبول، وقد أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى أنه في عام ٢٠١٥م عانى ٥,٨ ملايين طفل دون سـنّ الخامسة من سـوء التغذية العالمي الحادّ (GAM)، من بينهـم ١,٧ مليون طفل عانوا من سوء التغذية الحادّ (SAM)، و ٤,٤ ملايين طفل من سوء التغذية الحادّ المعتدل (MAM)، ويعاني- في المتوسط- طفلٌ واحدٌ من أصل ثلاثة في منطقة الساحل من ظاهرة التقزّم (بسبب توقّف النمو)، وما يُقدّر بـ ٥٧١,٠٠٠ طفل دون سـنّ الخامسة يتوفون سنويّاً بسبب سوء التغذية[٣] .

(١) السيد علي أبو فرحة، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤م «المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر»، نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٤م.

(٣) Humanitarian Needs Overview - 2015 Sahel region, Report prepared by OCHA on behalf of Regional Humanitarian Partners, 16-December 2014, p01. http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/20Regional%20HNO%20%resources/2015-02-Final%202014Dec17.pdf accessed on: 03 2016.

ويمكــن إرجاع هذا الضعف المعقد إلى عدد من العوامل:

- سوء الإدارة، والفساد (الصغير، والكبير).
- البيئة الخارجية المتعلقة بمسألة المديونية الخارجيــة، ذلــك أنّ دول الســاحل الإفريقــي تعيش بنســبةٍ كبيرةٍ على المساعدات الإنسانية، والإقــراض، هذه الأخيرة التي تعيق بشــكلٍ كبيرٍ النمو والتنمية، وترهن اســتقلال هذه الدول من الناحيــة السياســية والاقتصاديــة، وأمارة ذلك المشروطية السياسية.
- عوامل جغرافية؛ نظراً لخصوصية المنطقة؛ كونها منطقة صحراوية، وتقلّ فيها نسبة تساقط الأمطار، إضافة إلى مشكلات التصحّر والجفاف، وهي الأمور التي من شــأنها إعاقة تحقيق الأمن الغذائي وقيادة التنمية.
- تخلّي الدولة عــن وظائفها الاجتماعية في إطــار تحقيق العدالــة الاجتماعيــة، برغم النموّ الديموغرافي الســريع، والذي لا يتماشى ووتيرة النمو الاقتصاديّ في هذه المنطقة، ما من شــأنه أن يُضعف الولاء، ويحوّله إلى جهات أخرى متمثلة في: (الأقلية، المجموعة العرقية، الجهة، العشيرة)، وفي بعض الأحيان يتعــدى ذلك إلى التحالف مع عصابات الإجرام المنظّم بغية تأمين لقمة العيش، كما تجلّى ذلك خلال الأزمــة الأخيرة في منطقة الساحل الإفريقي بدايةً من سنة ٢٠١٢م.

د - التحديات الأمنية (قضايا الغلو، ونشاطات الجريمة المنظمة):

من بين التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقــي نشــاطات الجريمة المنظمــة العابرة للحدود بمختلف أنواعها، وظاهرة العنف الدولي، والتي تؤدي دوراً بارزاً في إعاقة عملية بناء الدولة، خصوصاً إذا علمنا أنّ أيّ تنمية لا بد أن يصاحبها الاستقرار والأمن.

فهذه المنطقة تشــهد رواجــاً للاتجار غير المشــروع بالأســلحة، خصوصاً بعد انهيار نظام معمــر القذافي في ليبيا، وفتح مخازن الســلاح، وعودة أفــراد الطوارق الذين ســلّحهم في إطار مخطّطــه في إنشــاء «جمهورية الطــوارق» في الصحراء الكبــرى، يؤكد ذلك مانو دياك mano dayak - وهــو من طــوارق النيجر- من خلال مؤلّفه: (معاناة الطوارق)[1].

إضافــة إلى عددٍ مــن الأنشــطة، كتهريب صمغ الحشــيش المغربي، وتهريــب الكوكايين مــن أمريكا اللاتينيــة، وعمليات الاختطاف للحصــول على فدية، والتي كان وراءها - غالباً - تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، والتجارة في السلع المهرّبة المشروعة هروباً مــن الإجراءات القانونية، وتبــرز موريتانيا كواحدة من أهمّ ثلاثة محاور لتهريب الســجائر في الساحل وغرب إفريقيا[2]، أضف إلى ذلك مسألة الهجرة غير الشرعية، وما يصاحبها من عمليات الابتزاز والاتجار بالبشر.

ولا ينبغي نســيان العلاقة الوطيدة بين أعمال العنف في المنطقة ونشاطات الجريمة المنظمة، وكــذا علاقتهما ببعــض المتورطيــن في جهات حكومية ورسمية في هذه الدول.

هـ - تحدي المشاريع الأجنبية:

من بين التحديات التــي تواجه بناء الدولة في الساحل الإفريقي: مدخل التهديدات الأمنية لتعظيم القيمــة الاســتراتيجية لهذه المنطقــة أو مناطق مجاورة، فتبرز في هذا الإطار عدة مشاريع أجنبية في محاولة للتموقع من جديد؛ بغية كســب مناطق نفوذ وحماية مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى. ومن أبرز ذلك المصالح الفرنسية في كلٍّ من

(١) راجــع فــي ذلــك: Mano Dayak, Touareg, la tragédie, France: Édition LATTES, 1992.

(٢) ولفرام لاخر: "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"، أوراق كارينغي، بيروت: لبنان، سبتمبر ٢٠١٢م، ص ٥.

النيجر ومالي، حيث توجد كبرى الاستثمارات الفرنسية في مجال اليورانيوم (شركة أريفا وتوتال)، زيادة لما تراه فرنسا نفوذاً تقليديّاً لها.

ويتمّ استغلال الجماعات المسلحة بغية خلق تهديدٍ وجودي ومسوّغ للتدخل، بحيث يتمّ «تضخيم التهديد الإرهابي»، على حدّ تعبير الباحث مهدي تاج، للسماح للدول المنافسة بالاستيلاء على الثروات، والتمركز اقتصادياً وعسكريّاً بالممر الاستراتيجي الذي يربط المحيط الأطلسي بالبحر الأحمر، مما يُمكنهم من التأثير في التوازنات الجيوسياسية والطاقوية في المغرب العربي وغرب إفريقيا، وهو ما ظهر بوضوح في التدخّل العسكري الفرنسي في مالي (٢٠١٣م)، وفي إفريقيا الوسطى (٢٠١٤م)، بحجّة محاربة «الجماعات الإرهابية».

وتبرز أيضاً في إطار التكالب على هذه المنطقة المشاريع الأمريكية في الساحل الإفريقي، خصوصاً بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، في إطار الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، وعودة الاهتمام بهذه المنطقة الاستراتيجية، إذ تمّ تأكيد ذلك من طرف الإدارة الأمريكية من خلال وثيقتَي الأمن القومي لسنتَي (٢٠٠٢م، ٢٠٠٦م)، وكذا البرامج الأمنية: (مبادرة بان الساحل ٢٠٠٢م، مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ٢٠٠٥م، القيادة العسكرية أفريكوم)، إضافة إلى دعاوى مكافحة الإرهاب، حيث يتمّ تضخيم التهديد المسلح في الساحل الإفريقي؛ بغية السيطرة على منابع النفط في منطقة غرب إفريقيا الغنية بالنفط، لما تمثّله من بديل استراتيجيٍّ في مجال الطاقة، سعياً لتنويع مصادر الحصول عليها، وتحقيق الأمن الطاقوي الأمريكي، في ظلّ الاضطرابات السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط.

ولا ننسى - في هذا التضارب - المنافسة الاقتصادية الصينية.

كلّ تلك المشاريع تنال من مقوّمات هذه الدول

يتمّ استغلال الجماعات المسلحة بغية خلق تهديدٍ وجودي ومسوّغ للتدخل، بحيث يتمّ «تضخيم التهديد الإرهابي

في السعي لبناء الأمن، وتحقيق الاستقرار، والدفع نحو التنمية، ومسيرة بناء الدولة[١].

الخاتمة:

إنّ هذا الواقع لن يستقيم إلا بمعالجة الأزمات الهيكلية المتعلقة بضرورة بناء الدولة انطلاقاً من البيئة والخصوصية المحلية، ومراعاة التنوع والتعدد، وتوظيفه في أن يكون عامل قوة للدولة لا عامل ضعفٍ لها، مع تجاوز كلّ الأحقاد التاريخية، وبناء مجتمعات توافقية تراعي هذا التعدد والتنوع، فضلاً عن تصحيح الاختلالات الهيكلية على مستوى العملية السياسية، وبناء أنظمة ديمقراطية قائمة على انتخابات حرّة ونزيهة؛ في إطار التداول السلمي على السلطة، وتحقيق العدالة التوزيعية، وعدم الإقصاء والتهميش في إطار فكرة المواطنة؛ تحقيقاً لكرامة الإنسان وحماية كيانه، وكذا تحريره من الخوف والحاجة.

وفي اعتقادنا: أنّ حلّ التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي متعلّقة بالفشل الاقتصادي وأزمة التوزيع، لأنّ أي استقرار لا بد أن يكون مُخرجاً لتنمية اقتصادية تستهدف الإنسان، تحقيقاً للتنمية الإنسانية بمفهومها الواسع في هذه المنطقة ■

(١) عربي بومدين: "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، مجلة قراءات إفريقية، العدد (١٩)، ص (٤٩ - ٤٠).

State Crisis in African Sahel: Past Burdens and Future Challenges



Arbi Boumediene
Assistant Professor, Department of Political Sciences and International Relations, Hassiba Benbouali University of Chlef, Algeria

With global strategic changes after the Cold War, there was a great hope that Africa would stabilize and move away from the specters of civil wars and ethnic conflicts. However, since then, we have witnessed a great deal of internal conflicts. Indeed, most internal conflicts in the post-Cold War era occurred in Africa. Many researchers explained this as a result of failures of state-building and integration after independence, given the diversity and plurality in African societies. This article addresses an important issue concerning the state-building crisis in the African Sahel. It highlights the particularities of African state, reasons and factors of its state-building crisis, and the most important challenges facing development and state-building in the Sahel. It also links the state-building crisis and issues of state failure and lawlessness, and the lack of political and social stability. It concludes that this failure is due to structural reasons (i.e. internal environment) as well as systemic reasons (i.e. external environment). The state building process must be based on the local characteristics of African societies without importing models and ready-made templates for judgment. Thus, the study confirms that state in Africa in general, and in the Sahel region in particular, was created deformed in terms of legal and political structures, due to following European models without taking into account anthropological and societal considerations ■